مجلس الحولة

مكتب الرئيس

قــــرار رئيس مجلس الدولة رقــــم (١٥٦٠) لمنة ٢٠٢٢ بإنشاء وإعادة توزيع المتصاصبات يعض المحاكم الإدارية بالقاهرة والمحافظات الأخرى

رنيس مجائل الدولة

بعد الاطلاع على قانون مجلس الدولة العمادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١١٩٧٢

وعلى قرار رُّلُونِ الجمهورية رقم ٢٧٠ اسنة ١٣٠٢١ وعلى اللائمة الثانولية لمجلس الدولة الصادرة بقرار الجمعية الصومية لمجلس الدولـة رقم ١ اسنة ١٣٠١١ وعلى قرار رئيس مولس الدولة رقم ٢٠٢٥ لسنة ٢٠٢١ بإعادة توزيع المتصناصات المحاكم الإدارية؛ ويناة على ما عرضه المهد الأستاذ المستشار ناتب رئيس مجلس الدولة رئيس شنون المحاكم الإدارية والتأديبية.

المريز المادة الأولى)

إنشاء وإعادة توزيع اختصاصات المحاكم الادارية الاتية

(اولاً): المحتمة الإدارية لرئاسة الجمهورية ومتعلقها، ومقرها امتداد شارع رمسيس - العباسية - محافظة القاهرة:

ا ـ تفتص هذه المحكمة بنظر المنازعات المنصبوص عليها في المادة (١١) من قانون مجلس الدولة المشار إليه، والخاصة برناسة المهمورية، ومجلس الوزراء، ووالحرات الداخلية، والخارجية، وشنون المجالس النبابية، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق المرة، والكويك والهيئات العامة النابعة لهذه الوزارات.

٣- استثناة من قواعد الاختصاص المحلى تجتمى هذه المحكمة دون غير هاليكوم المنازعات الثالية:
- كافية المنازعات الخاصية بطلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية المنادرة بالترقية والقل والندب والإعارة وتقارير الكفاية والإحالة إلى الاحتياط والإحالة إلى المعاش وإنهاء الخدشار إلى اصداد يضياط الشرطة، التي تدخل منازعاتهم في اختصاص المحاكم الإدارية.

. كاف المناز عمات الخاصبة بعموظني العجمالس التوميسة والهيتمات العسمتقلة التمي تسفعل منازعماتهم في اختصاص المحاكم الإدارية.

مجلس الدولة

مكتب الوئيس ثانياً): المحكمة الإدارية لوزارة العدل وملحقاتها، ومقرها امتداد شارع رمسيس – العباسية – محافظة القاهرة:

١- تنشأ هذه المحكمة وتفتص بنظر المنازعات المنصوص عليها في المادة (١٤) من قاتون مجلس الدولة المشار إليه، والخاصة بوزارات المعل، والتغطيط والتنبية الاقتصادية، والتنبية المحلية، والطهران المئني، والثماون الدولي، والشباب والرياضة، والجهاز المركزي للمحلسات، والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة المجهات والبيئات العامة التابعة لهذه الوزارات.

٢ . استثناء من الواجع الاختصاص المحلي، تختص هذه المحكمة دون غيرها بنظر العناز عات الثالية: .
 - كافية المناز عبات (خاملية بصوطفي وزارة العدل والجهات والهيئات القضائية التي تدخل مناز عبائهم في اختصاص المحاكم الإنارية.

من المستحدة المنازعات الماسة المطلبات الغاء القرارات الإدارية النهائية الخاسة بالمسابقات المركزية للنعيين في الوظائف العاسة بواسطة اللهمائي المركزي للتنظيم والإدارة، عنا ما تختص به المحكسة الإدارية للنظاع وطعقاتها.

. كانة السناز عات المتعلقة بعلليات العامان إرات الإدارية النهائية الغامسة بالتعيين في العانونيات.

رودام. المحكمة الادارية لمحافظة المتوفية، والمؤدها مبنى مجلس الدولة بمدينة شبين الكوم - محافظة المتوفية.

الدائرة الأولى - موضوع)

تنتص هذه الدائرة بنظر الثناز عات الغاسة بطلبات إلغاه القوارات الإدارية النهائية السمائرة بالنعيين والترقية والنقل والنعب والإعارة وتقارير الكفاية وإنهاه الغدمة والرقائة إلى المعاش، وضم شند الغدمة والنائز عات الغاسة بتكاليف العلاج على نفقة الدولة، والمعاشات والإسويات المعاملين المعنيين بالدولة الغاسمين المكنم القانون وقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ فيل إلغاله والقانونين والرؤم المسنة ١٠١٥ (الملفي) و ١٨ لسنة ١٠١٦ باسندار قانون الغدمة المعنية والعاملين الذين تنظم تسنون تنظم مسنون تنظم مسنون المنائم فوانين أو لوانح غاصة، والمناسن عالم النائم على البند الأول من المعادة (١٤) من قانون مهامل المنازع النائم النائم النائم المنازع المنازع عالم النائم النائم من المعادق المنازع عالم المعادة النائم معافظة المنوفية، عدا ما يدخل في اغتصاص المعاكم الإدارية الأخرى.

المناع المنازة وتختص بنظر اللئاز عات الخاصة بالترتبات والعلاوات والتكافأت والعوافز والبدلات الوظيفية ورصيد الإجازات العاملين العنبين بالدولة الخاصعين المكام القانون رقم ٤٧ اسنة ١٩٧٨ قبل الغاته والقانونين رقمي ١٩٧ اسنة ١٩٧٥ (العلمي) و ٨١ اسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الخدمة العنبية والعاملين الذين تنظم شنون توظفهم قوانين أو لوانح خاصة، والمنصوص عليهم في البند الأول من العادة (١٤) من قانون مجلس الدولة المشار إليه، وطلبات التعويين الفرتبطة بها، وذلك في نطاق محافظة المنوفية، عنا ما يدخل في اختصاص المحاكم الإدارية الأخرى.